

مصر: هل التفاوض هو الحل؟!

كتبه أحمد محسن | 14 أكتوبر، 2013



في مقالين سابقين عرضنا اثنين من الأفكار المطروحة لمواجهة الانقلاب العسكري : [الثورة السلمية](#) [الاحتجاجية](#) ، و [التغيير من خلال صندوق الانتخابات](#) ، و اليوم نعرض لفكرة منتشرة بين الناس وهي :

في لحظة ما قريبا ومع توالى الاحتجاجات الشعبية في الشارع ، وهذه الملايين التي لا تهدأ كل جمعه ، وكل يوم ، و مع انتشار المظاهرات في الجامعات ومدارس ثانوي و إعدادي ، و الاقتصاد الذي يحتضر ، و العصيان المدني الذي لم يكن يوما ما يمكن أن يقبل كفكرة في مصر فأصبح الآن مطروحا في الشوارع و على المقاهي و يناقش خطواته و أسلوبه في العلن ، ومع اكتشاف الانقلابيين أن أموال “الصدقات ” التي تأتي من الخليج لا تقيم اقتصاد لأن الاقتصاد يقوم على الإنتاج و ليس على الصدقات ، و مع غياب الدعم الدولي في العلن ، و ظهور مصر و كأنها تقف لوحدها و بجانبها السعودية و الإمارات ، و زيادة الاحتقان المجتمعي و عدم الاستقرارمع كل هذه الظروف سوف يكتشف الإنقلابيون أن الخطة فشلت ، و أن عليهم الاستماع إلى مطالب المتظاهرين في الشوارع ، و أنه الطريق أصبح مسدود و أنه لا بد من حل آخر ...و أن هذا الحل يبدأ بالاستماع إلى مطالب المعارضين للانقلاب في الشوارع و التحاور معهم من أجل الخروج من هذه الأزمة .

وقتها تعود الشرعية مرة أخرى ، و يفشل الانقلاب.

ما سبق هو عرض مختصر لفكرة تترد كثيرا بين معارضي الانقلاب و مؤيدي الشرعية كسيناريو

للخروج من الأزمة التي نحن فيها ، و هي تتردد بكثرة لدرجة أنها أصبحت عند البعض هي طريق الخروج الوحيد الذي يضع عينه عليه ، فهل يصلح هذا السيناريو في مصر بعد أن استبعدنا في مقالات سابقة سيناريو الاحتجاجات الشعبية الواسعة ، و سيناريو التغيير عبر الانتخابات ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف أولا :

كيف تتطور الأحداث حتى تصل إلى هذه اللحظة التي نتحدث عنها ، ثم نعرف بعدها ما هو المتوقع حدوثه بعد وصولنا إلى هذه اللحظة .

في البداية توجد مجموعه من النخبة (سواء المدنية على هيئة حزب حاكم ، أو عسكرية تدير المشهد العام في البلاد من خلف الستار) هذه النخبة تدير البلد من أجل تحقيق الثروة و النفوذ ، وهما بالتأكيد هدفهم جميعا ، لكنها في نفس الوقت_وهو الأهم_ تعمل على الحفاظ على مجموعه من المكتسبات و المزايا التي يجعلهم في وضعيه خاصة جدا داخل نظام الحكم .

في النموذج المصري مثلا يسعى الجيش بالأساس في الحفاظ على نفسه كمؤسسه مستقلة خارج سلطات الدولة تماما ، يدير شؤونه باستقلال تام دون رجوع للمدنيين ، و أن يحافظ على مزاياه الإقتصادية له و لأفراده خاصة بعد انتهاء خدمتهم بالجيش ، في نفس الوقت يعمل مع مؤسسات الدولة الأخرى (القضاء و النيابة و الإعلام و الشرطة) على الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية في مصر حكرا على طبقات معينه ، و أن تحتفظ كل هيئة من هذه الهيئات في المقابل بمجموعه من المزايا الخاصة بها : كأن يكون القضاء و النيابة قاصرة فقط على أولاد القضاة ، و أن تكون الشرطة لها كل الصلاحيات بدون مسألة ، و أن يعمل في الإعلام مجموعه معينه لها ارتباطات إيديولوجيه و مصلحة اقتصادية معينه مع ضمانه عدم وجود منافسين إلخ في مقابل ذلك فإن هذه النخبة تقنع عامة الناس بالرضا بوجودها في مقابل منفعة تقدمها لهم مثل : الأمن أو المال أو وحده البلاد وعدم تعرضها للانقسام أو تأمين حياة اقتصادية مرتفعه إلخ ، في الحالة المصرية كان : الاستقرار و الرخاء الاقتصادي هما المقابل المطروح للناس للرضا عن هذا الانقلاب .

أريد أن أقول : أنها نخبة تتحكم في البلد من أجل مصالح و مزايا خاصة تحصل عليها ولا يمكن أن تتخلى عنها ، هذه المصالح و المزايا التي قد لا تبدو ظاهرة لعموم الناس على الملا يصاحبها مزايا مادية و ثروات وهى التي تظهر للناس و تصبح حديثهم رغم أنها أقل أهميه بالنسبة لهذه النخبة في مقابل ما تقدمه هذه النخبة الحاكمة لعموم الشعب مثل الاستقرار و الرخاء الاقتصادي .

طلما أن الأمور مستقرة لا أحد يتدخل لتقليل هذه المزايا و المكاسب لدى النخبة ، لكن مع توالي الضغط الشعبي و الاحتجاجات على هذه الأنظمة يشعر البعض منهم أن هذه المزايا و المكاسب لو استمر الوضع القائم لفترة طويلة فإن هذه المزايا قد تذهب بالكلية أمام الضغط الشعبي المطالب بالحرية و الديمقراطية ، و بالتالي يبدأ التفكير بفكرة جديدة وهى :

أنه لا مانع من التنازل عن “بعض ” هذه المزايا و المكاسب في مقابل الحفاظ على البعض الآخر لفترة أطول و في مقابل عدم تعرضنا نحن شخصا لأذى . فتصبح النخبة الحاكمة بسبب وضعها تحت

الضغوط الشعبية رغبة في تقديم بعض التنازلات الحقيقية مقابل بقاء بعض المزايا .

يضاف إلى ذلك أن “تكلفه الخوف” تصبح مرتفعه جدا ، فالنظام يضمن ولاء و طاعة الشعب في الشعوب الديمقراطية من خلال شرعيته التي جاءت بطرق قانونية متفق عليها كالاقتخابات ، لكنه في النظم المستبدة في حاجة إلى نشر ثقافة “شئ من الخوف” من أجل أن يضمن طاعة الشعوب و انصياعها للأوامر ، فعندما تصبح “تكلفه الخوف” مرتفعه بأن يصبح الاعتقالات دون جدوى لأن أعداد المعتقلين تزيد دون أن تنقص مظاهر الرفض ، أو تفقد الدولة سيطرتها على مؤسسات كثيرة لرفضها ما يحدث في البلاد من بطش كالمدارس و الجامعات و المصانع و النقابات .. إلخ و لا تجد عدد مخبرين كافي لمراقبه كل هذه الأعداد من الرافضين إلخ مع زيادة “تكلفه الخوف” يصبح الحديث عن مخرج حتميا .

للاختصار نقول .:

تبدأ النخبة الحاكمة في التفكير في التنازل عن بعض صلاحياته بعد حرب طويلة من “تكسير العظام : بين الطرفين تشعر بعدها أن “ظهرها في الحائط” ، أو أن “الطريق أصبح مسدود” أو أنه “لازم نشوف حل ، الأمور بتتعدد” مع أن تصبح تكلفه الخوف مرتفعه ، “السجون أتملت يا أفندم” ، “معندناش مخبرين كفاية” ، “هنعمل إيه مع العيال ولاد ال ***** دول إيه ، مفيش حاجة نافعه معاهم”

في هذه اللحظة التي تبحث فيها النخبة بطريقه براجماتية عن مصالحها وطريق للخروج من الأزمة يكون الطرف الثاني المطالب بالديمقراطية عليه أن يتخذ خياره :

إما الاستمرار في الضغط أو التفاوض .

من هنا تكون الظروف مهيئه فعلا لحدوث تفاوض حقيقي يستفيد منه الطرفان .

النظام الحاكم يبدأ بالتخلص من مجموعه “الدبة” التي كانت تقتل و تعذب و تهدد وتظهر أمام الناس كوجه للقوة و البطش ، و يظهر مكانها مجموعه من “الدباديب” اللطيفة التي لم تقتل ولم تعذب لكنها كانت جزء من النظام ، يمكن أن نقول على سبيل المثال في مصر :نموذج حسام البدراوي في الحزب الوطني ، و اللواء العصار في المجلس العسكري . يمكن بالطبع أن يصل النظام الحاكم لهذا المنطق بهدوء و دون ضوضاء ومن داخله ، و ممكن أن يعلو الصوت قليلا بينهم أثناء النقاش فينتهي الحوار “بانقلاب عسكري داخل منظومة الانقلاب العسكري الموجود” من أجل تهيئة الساحة لما هو آتى و إظهار أننا نبدأ مرحلة جديدة بانقلاب يدعم الديمقراطية ، أو “التخلص من القيادات الغير مرغوب فيها بالاغتيال” أو ظهور جناح كأنه يريد أن ينشق عن الجناح الحاكم و يدعو لمزيد من الحريات و احترام حقوق الإنسان ومحاكمة المسؤولين عن التعذيب و القتل إلخ .

الدباديب : في اللعبة أليفه ، ليه في الغابة يتبقى مخيفه ؟

الدباديب : دباديب مش دبيه ، ياخى عليها الله يحرسها

بعيون خضره زى العنبة ، و احنا بنحضرها ونبوسها

حق في شيلها يتبقى خفيفة ؟ !

الدباديب :: دباديب دبيه !!

الدبة : زى الدبابة

رجل تدب وصوت ييزمجر

وسط الثلج وجو الغابة

الإغصان تحتها تتكسر

الدبة مجرمه و عنيفة ،

و الدباديب : دباديب دبيه !!

الدباديب لبسوا فيونكات

و الدبة بالموتوسيكلات

الدباديب ناموا على الكنبه

و الدبة يفضوا إعتصامات

وتعدي قصادهم تشريفه ...

الدباديب :يدبدبوا في الأرض

قالوا كفاية يا مظاهرات

و الدبة اترصوا بالعرض :

حظر تجول يا حضرات

وهنضرب كل الهتيفه ! دباديب دبيه

الدباديب و الدبيه حبايب

دول مع دول ماشيين على الخط

ضربوا المربوط خاف السايب

زبط وربط و شخط و نظر

و استعباط مع ضحكة خفيفة

دباديب :دبيه

الدباديب : إعلام كذاب

و الدبة :واقفين على الباب

الدبة يلبسوا نايشين

والدباديب : يلعبوا أحزاب

إيه رأيكوا بأه في التوليفه ؟

ادى اللعبه ودى الملعب :

شغل الدبه مع الدبدوب

أدى الملعب ويا اللعبه : شغل الدبدوب مع الدبه

ومفيش أى سياسه نظيفه

***كلمات أمين الحداد**

في سياق فكرة التفاوض مع النظام الحاكم المستبد من أجل الوصول إلى اتفاق يسمح ببدء التحول

الديمقراطي يساق دائما تجربة جنوب إفريقيا كأهم مثال في هذا المجال .

جنوب إفريقيا كانت دولة يحكمها البيض (و هم حوالي 4 مليون) ، في مقابل أغلبية من السود (29 مليون) ، يتمتع فيها البيض بكل المزايا ولا يحصل فيها السود على حق الانتخاب مع سياسة تمييزية في السكن و العمل ، و حرمان من التعليم و الرعاية الصحية ...إلخ .

في مقابل هذه السياسة ظهرت منظمة المؤتمر الوطني لقياده الكفاح ضد هذه السياسة التمييزية ، وفي 1960 قرر نيلسون مانديلا ومعه رفقاءه فتح باب المقاومة المسلحة ، ، و قبض عليه مرتين ، في المرة الثانية حكم عليه بالسجن مدى الحياة و في عام 1985 عرض عليه رئيس الجمهورية العفو عنه مقابل وقف الكفاح المسلح إلا أنه رفض !

في عام 1990 أطلق رئيس الجمهورية سراح نيلسون مانديلا بعد 27 عام من الاعتقال ، و بدأ معه مفاوضات من أجل إنهاء سياسية التمييز العنصري ، و بدأ التحول الديمقراطي انتهت بانتخابات رئاسة الجمهورية عام 1994 التي فاز بها مانديلا بعد أن حصل هو و رئيس الجمهورية على جائزة نوبل للسلام قبلها بعام .

هل تصلح فكره التفاوض للتطبيق في مصر ؟

في البداية يجب التذكير بأن لكل بلد النموذج التاريخي الخاص به ، و الذي يمكن أن يتشابه مع نماذج أخرى لكنه لا يتكرر بالتأكيد ، و لمصر في الوضع الحالي وضع خاص :

- كان يقال دائما أن أكبر مؤسستين تتنافسان في مصر هما الحزب الوطني و الإخوان ، و هذا الكلام لم يكن صحيحا لأن الحزب الوطني لم يكن لديه ايدولوجيا أو رؤية تجمعهم غير المصالح المشتركة ، و الصحيح أن الجيش يعتبر المؤسسة الوحيدة في مصر المتماسكة ، و التي له عقيدة و رؤية ، كما أن لها أهدافها الخاصة بها التي تسعى لها .

- الأمر الثاني :أن البلد بالفعل قد انقسمت نصفين ، و يوجد حاله من الانقسام المجتمعي التي سيستعصى على الحل في المدى القريب ، و أي حل يتجاهل هذا الانقسام سوف ينتهي بالفشل .

من خلال هذه الاعتبارات يبدو للبعض أن المدخل التفاوضي هو الأفضل لحل الأزمة : يطمئن الجيش على أن لا أحد سيقرب منه ، و أن الأمور سوف تبقى على حالها دون تغيير في مقابل أن يقدم عدد من أفرادهم للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبها خلال الانقلاب ، و في نفس الوقت يعود المسار الديمقراطي و الدستوري من خلال انتخابات حرة و نزيهة ، و يراهن المعارضون للانقلاب على أنه مع بدأ المسار الديمقراطي فإنهم قادرون مع الوقت على تصحيح هذه العيوب .

ومزايا هذا الحل :

- أنه يهدأ من حاله الانقسام المجتمعي الحاصل قليلا .

- يعيد المسار الديمقراطي بسلاسة و بطريقه منظمة متفق عليها من قبل .

- يضمن لكل الطرفين : حفظ ماء الوجه ، فلدية ما يقدمه لمريديه و مؤيديه من حجج من أجل القبول بهذا الحل دون أن يبدو أن أحدهم قد خرج من المعركة منهزما .

لكن مشكله هذه الطريقة أنها تحتاج إلى :

- قياده واعية من الجانبين قادرة على التفاوض ، وفي نفس الوقت الحفاظ على التأييد الشعبي لها ، فهي تعلم ما تريد و ما لا يمكن التنازل عنه من جهة ، وفي الجانب الآخر تعرف كيف تقنع من بالسلطة بالتخلي عنها من أجل إتمام اتفاق أو مصلحة .

- هذه الاتفاقات دائما تتجنب محاسبه المسؤولين الحقيقيين عن ما حدث من انتهاكات و قتل و تعذيب ، أو أنها لا تقدم الجناة الحقيقيين للمحاكمة وتقدم بدلا منهم “كبش فداء ” ...وهذا بالتأكيد لن يرضى قطاع كبير من معارضي الحكم المستبد ،ويؤدي فيما بعد لحدوث اختلاف داخل جبهة معارضي الحكم المستبد ، بل قد تصل الأمور لأن يحاول البعض اسكات هذه الأصوات المطالبة بمحاكمه حقيقية للجناه الحقيقيين من أجل تمرير المصالحة أو الاتفاق !! وهذا يعنى أن هذه الديمقراطية الوليدة تولد مشوه منذ البداية .

- العيب الأخطر : أن هذا الاتفاق لا يحل الصراع الوجود ،و لا ينهى الأزمة ...هو فقط يؤجلها إلى مدى قريب يحاول فيه كل طرف كسب مساحة جديدة على الأرض و تغيير ظروف الصراع ، فلا هو يقدم حلول حقيقية ، و لا هو يحاول علاج أصل المشكلة ، بل على العكس فإن الأنظمة المستبدة تسعى دائما لتقديم أتفاق شكلي لا يغير اى تغيير حقيقي في بنية النظاموبمعنى آخر فإننا نعيد من جديد كل عيوب المرحلة الديمقراطية في مصر من بدايتها دون تغيير .

من السيناريوهات الفرعية داخل هذا السيناريو المطروح :

أن يفشل النظام الحاكم ونخبته في توفير ما وعد الناس به (الاستقرار ، و الرخاء الاقتصادي)، ومع توالي الضغوط الشعبية هذه المرة من قطاعات كانت تؤيده منذ البداية من أجل هذا المقابل الذي كان يقدمه لها ينهار النظام من الداخل على حين فجأة بسبب صراعات بداخل النخبة الحاكمة لا يستطيع أحد حسمها أو إيقافها فيبدأ البعض من القفز من المركب قبل أن تغرق وبعد أن يكون قد فقد كل حلفاءه على الأرض ولم يتبقى إلا النخبة التي تحكم ،فيبدأ بالانهيار و تكون الفرصة مواتية لقوى الديمقراطية في تنفيذ ما تريده ، وقد حدث هذا في دول عانت من خسارة حروب خارجية أو أزمات اقتصادية مميتة .

في النهاية ،

يبدو أن فكرة الاتفاق أو التفاوض قد تكون مطروحة عندما تنتهي مرحله ” تكسير العظام ” دون تحقيق أي انتصار حاسم لأحد الطرفين ،وهى تضمن عوده المسار الديمقراطي و الدستوري ثم الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة مع بقاء مزايا الجيش و وضعيه الجيش كما هي دون مساس و

تقديم عدد من الجناة إلى المحاكمة , لكنها ليست الخيار الأفضل بالتأكيد بعد كل هذه التضحيات :
أن يعود الوضع كما كان و أن تولد ديمقراطية مشوهه !!

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/727](https://www.noonpost.com/727)